

Press Release

Media contact

Berlin:

Sarah Tyler/ Jesse Garcia

Tel: +49-30-3438 20619

Fax: +49-30-3470 3912

Press@transparency.org

London:

Diana Rodriguez

Tel: +44(0) 2076101400

Mobile: +44(0) 7958609082



TRANSPARENCY
INTERNATIONAL

the coalition against corruption

<http://www.transparency.org>

Alt Moabit 96

10559 Berlin, Germany

Tel: +49-30-3438 2061/19

Fax: +49-30-3470 3912

عالم "مبني على الرشوة"؟ "الفساد في قطاع الإنشاءات يؤدي إلى إفقار الدول ويودي بحياة الناس" هكذا يقول تقرير منظمة "الشفافية الدولية"

يظهر تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي قدمته منظمة "الشفافية الدولية" كيف أن الفساد في قطاع الإنشاءات يعيق تطور الاقتصاد ويهدد بوقف عجلة إعادة البناء في العراق وغيره

تقوم منظمة "الشفافية الدولية" بنشر الحد الأدنى لمعايير المصادقة على العقود العامة

لندن ١٦ آذار ٢٠٠٥.... "يعتبر الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة" على حد قول السيد بيتر ايجن رئيس منظمة الشفافية الدولية TI¹ أثناء عرضه اليوم التقرير العالمي للفساد لعام ٢٠٠٥ والذي أعدته المنظمة. ويضيف ايجن "إن الفساد في عملية اضرار و تنفيذ العقود يعتبر كارثة كبيرة على الدول المتطورة والنامية على حد سواء". ويضيف "عندما تكون الرشوة كبيرة ويغلب الإنسان المال على القيم، تكون النتيجة إنشاءات رديئة الجودة وإدارة ضعيفة للبنى التحتية. إن الفساد مضيعة للمال، ونهب لموارد الدول، وتؤدي إلى قتل الأرواح في الكثير من الاحيان. يقول ايجن "يجب المحافظة على الأموال والمعونات المخصصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول مثل العراق من خطر الفساد". ويضيف قائلاً: "يجب أن تكون الشفافية الشعار الأول، وخصوصاً في هذا الوقت الذي تقوم فيه الدول المانحة بضخ مبالغ هائلة من أجل

¹ منظمة "الشفافية الدولية" منظمة غير حكومية هدفها محاربة الفساد في كل مكان في هذا العالم.

إعادة البناء في الدول الآسيوية التي تضررت بفعل مد تسونامي". إن التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ والذي وضع مقدمته "فرانسيس فاكوباما" يركز بشكل خاص على ممارسات الفساد في عملية البناء وإعادة البناء التي تلي انتهاء النزاع. ويظهر التقرير أيضا الحاجة الملحة للحكومات والشركات الدولية من أجل ضمان الشفافية في عمليات الإنفاق العام من أجل القضاء على ظاهرة الرشوة على المستويين الداخلي والخارجي.

يقول **ايجن**: " لقد أظهرت الفضيحة التي تم الكشف عنها في البرنامج الممول من قبل الأمم المتحدة " النفط مقابل الغذاء" والخاص بالعراق الحاجة الملحة لوضع قوانين صارمة فيما يتعلق بتضارب المصالح، وأهمية الانفتاح في عملية المناقصات. وكما يقول راينود ليندرز وجستن الكساندر في تقرير الفساد لعام ٢٠٠٥، ان أغلب الأموال المتوقع انفاقها في عمليتي البناء والشراء في العراق لم يتم انفاقها بعد فاذا لم تتخذ خطوات سريعه سيصبح العراق عندئذ أكبر فضيحة فساد في التاريخ.

ومن أجل جعل التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ مميّزا، فقد قامت منظمة الشفافية الدولية يتضمنه الحد الأدنى من المواصفات والمقاييس المطلوبة للمصادقة على العقود العامة، والذي يشكل دليلا نحو شفافية في عملية ابرام و مصادقة العقود. وحسبما تقول "جوانيا أولايا" مديرة برنامج عقود العمل في منظمة الشفافية الدولية فانه " يجب على الممولين الدوليين وحكومات الدول المستفيدة من التمويل العمل معا من أجل ضمان الشفافية ضد الفساد في جميع المشاريع، واتخاذ عقوبات صارمة بحق الشركات التي يثبت تورطها بالرشوة، بحيث يتم سحب المشروع منها ووضعها على اللائحة السوداء كي لا تفوز بمشاريع أخرى في المستقبل.

ان هذه المواصفات التي تنادي بتطبيقها المنظمة تدعو السلطات المختصة بابرام العقود أن تجعل هذه العقود مناقصات منافسة مفتوحة . ومن المعايير الأخرى في هذا التقرير هو الابقاء على الشركات المتورطة بالرشوة على القائمة السوداء، وضمان الانفتاح لعملية العقود العامة بأكملها، وضمان وجود عملية الرقابة على العقود تقوم بها وكالات اشراف مستقلة جنبا الى جنب مع المجتمع المدني.

كذلك فان المواصفات التي تقدمها منظمة الشفافية الدولية تؤيد استخدام ميثاق الشرف الذي وضعته والذي يلزم السلطات والشركات المتنافسه بعدم اللجوء الى الرشوة قطعيا . يعتبر ميثاق الشرف وسيلة ناجحة للتقليل من انتشار الفساد، وتخفيض الأسعار للعشرات من عقود الشراء حول العالم، ومثال ذلك ما حصل في عقد انشاء مطار برلين -براندبيرغ حيث تم تنفيذ المشروع بسعر أقل من المطلوب بحوالي ٢ بليون يورو.

وقد قامت مؤسسة الشفافية الدولية كذلك بتشجيع القطاع الخاص من أجل اتخاذ خطوات أكبر لكبح جماح الرشوة ويقول "ايجن" على الشركات الموجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي OECD الوفاء بالتزاماتها التي يحددها ميثاق محاربة الرشوة في هذه المنظمة سواء في داخل الدولة أو خارجها " ويقول ايجن أيضا " مع انتشار التشريعات والأحكام الموحدة والتشريعات ضد الفساد ليست هنالك أي ذريعة لمدراء الشركات للقيام بدفع رشوة . هنالك اشارات ايجابية على حد قول ايجن ومنها الحاق المادة العاشرة ضد الفساد الى الميثاق العالمي للأمم المتحدة حيث وقع عليه ما يقرب من ٢٠٠٠ شركة دولية ومن الاشارات الايجابية أيضا التوقيع على معاهدة محاربة الفساد من قبل ٦٥ شركة عاملة في قطاع الطاقة ، المعادن والمناجم والهندسة والبناء وذلك أثناء

انعقاد الملتقى الاقتصادي العالمي في دافوس فس يناير ٢٠٠٥ . ان التحدي الذي تواجهه الشركات الآن هو فرض سياسات صارمة ضد الرشوة.

الخسائر الناجمة عن الفساد

يمكن قياس حجم الفساد من خلال حجم ونشاط قطاع الانشاءات والذي يقدر بحوالي ٢٢٠٠ بليون سنويا. ولقد قدم تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٥ حالات مفصلة عن مشاريع على مستوى كبير في البنية التحتية منها ما دفع رشوة لضمان الفوز بعقد بناء سد في لوسوتو، وكذلك تورط بعض السياسيين في قضية فساد في عملية شراء جهاز حرق النفايات في ألمانيا-تولون.

لقد اظهر تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٥ أن الافتقار الى الشفافية في المشاريع الكبيرة يمكن ان يكون له أثر مدمر على تقدم الاقتصاد .

يقول ايچن اليوم " ان الفساد في الاجراءات المتبعه لاختيار العقود تبقى الدول النامية مثقلة بأعباء بنية تحتية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وتزيد من ديونها الخارجية " ان ما يفعله الفساد هورفع التكلفة وتخفيض نوعية البنية التحتية ولكن نتائج الفساد تظهر أيضا في فقدان الأرواح . ان الدمار الذي تخلفه الكوارث الطبيعية كالزلازل أكثر ما يظهر في الأماكن التي تلقى منها مفتشوا المباني الرشوة من أجل غض النظر عن أنظمة التخطيط والبناء. كذلك يوجه الفساد الأموال المخصصة بعيدا عن برامج الصحة والتعليم لينتج بها نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة وكذلك فان الفساد قد يكون له نتائج بيئية كارثية ونذكر على سبيل المثال : مشروع سد ياكريتا في الأرجنتين ومشروع بناء محطة توليد الطاقة النووية في "جاتان" في الفلبين ومشروع بناء سد بوجاغالي في أوغندا وهذه المشاريع كانت موضع ادعاء وتساؤل بأنها استخدام غير مناسب للأموال.

اتخاذ خطوات لمنع الفساد:

تمشيا مع نشر تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٥²، فان مؤسسة الشفافية الدولية تطلق مبادرة دولية تهدف للقضاء على الفساد في المشاريع الانشائية . ويقول نيل ستانزبري ، مدير مشروع الهندسة والبناء في الشفافية العالمية - سيقبل الفساد في مشاريع الإنشاءات إذا ما قام كل الأطراف بتطبيق المعايير التي تمنع الفساد وهذا يتطلب خطوات دولية منسقة من قبل الحكومات والبنوك ووكالات الائراض الدولية وأصحاب المشاريع والمقاولون وبقية الأطراف الأخرى ذات العلاقة . وقد عملت الشفافية الدولية سلسلة من تخمينات المخاطرة ووضعت خطط وطرق لمنع الفساد في قطاع الانشاءات وسوف تلجأ لكسب تأييد المنظمات ذات العلاقة من اجل اتخاذ اجراءات لمنع الرشوة.

وقد تضمن التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ كذلك تقارير وتقييمات مفصلة عن الفساد في ٤٠ دولة أعدته الشفافية الدولية وخبراء آخرون. وتضمن الكتاب "التقرير" أحدث النتائج المتعلقة بأبحاث الفساد وأفضل الطرق لمحاربتة. ودراسات عن العلاقة بين الفساد وقضايا مثل التلوث ، النوع الاجتماعي والاستثمار الأجنبي.

² التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ نشر في لندن من قبل ISBN 0745323960Pluto Press كذلك بالامكان طلب الكتاب بسعر ١٩ £ أو ٢٩٠٩٥ \$ عبر الانترنت وتم نشر الكتاب باللغة الفرنسية عبر شركة النشر Economica

أبرز أمثلة الفساد من التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥

- مشروع مياه مرتفعات ليسوتو حيث تم دفع ٢ مليون دولار من قبل شركة Acres International بالإضافة الى ١١ شركة دولية أخرى مختصة في بناء السدود. .
- مشروع كولون لبحرق النفايات في ألمانيا حيث تم دفع ما قيمته ١٣ مليون دولار أمريكي كرشوة أثناء عملية بناء المنشأة التي يقدر قيمة بناءها ٥٠٠ مليون دولار.
- مشروع ياكيريتا لبناء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة المياه في الأرجنتين والبراغوي والممول من قبل البنك للاستفادة من مياه جزر "ايرامارشيز". ونظرا للتجاوزات الكبيرة في التكلفة فان ثمن الكهرباء الناتجة عن المشروع مرتفع وغير اقتصادي ويحتاج الى مشاركة الدولة لضمان استمرار الخدمة. وحسب أقوال مدير مكتب الحسابات العامة في البراغوي فان ما قيمته ١,٨٧ بليون دولار من مصاريف المشروع تفتقر للمصداقية القانونية والادارية المدعمه بالوثائق التي تبرر صرف هذه المبالغ.
- بناء خزان المياه لسد "باكون" في "ساراواك" في ماليزيا والذي سيستهلك ٧٠٠ كم مربع من غابات الأمطار الاستوائية. لقد تم تكليف مقاول أخشاب للقيام بهذا المشروع وهو في الوقت نفسه أحد أقارب حاكم اقليم "ساراواك" وما زال الاقليم يبحث جاهدا عن زبائن من أجل استهلاك الطاقة الناتجة عن المشروع.
- مشروع بناء محطة "باتان" لانتاج الطاقة النووية في الفلبين والتي تم بناؤها بكلفة تتجاوز ٢ بليون دولار أمريكي. اعترفت الشركة المنفذة للمشروع بقيامها بدفع ١٧ مليون دولار أمريكي كعمولة لصديق سابق للرئيس ماركوس. وتم بناء المفاعل فوق موقع فيه تصدع زلزالي نشط مما يخلق مخاطرة كبيرة قد يسببها التلوث النووي في حالة تشغيل المفاعل.
- مشروع بناء سد بياغالي في اوغندا والذي يتم التحقيق فيه في الوقت الراهن عن ممارسات فساد من قبل البنك الدولي وأربع حكومات مختلفة بعد أن اعترف موظف بريطاني لدى شركة "Veidekke" النرويجية للانشاءات بدفع رشوة لموظف حكومي رفيع المستوى. ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لبناء سد Bujagali والسدود الأخرى على نهر النيل لم يتم تقييمها بعد.

الحد الأدنى من المواصفات التي وضعتها الشفافية الدولية للعقود العامة.

يجب على السلطات المسؤولة عن ابرام العقود عمل الآتي:-

- 1- وضع نظم إدارية وميثاق سلوك تلزم السلطة المقاوله وموظفيها باتباع سياسة صارمة ضد الفساد، ويجب أن تأخذ هذه السياسة بالحسبان امكانية حصول تضارب في المصالح وتوفير آلية جيدة للتبليغ عن الفساد وحماية الأشخاص الذين بلغوا عن الفساد.
- 2- السماح فقط لتلك الشركات التي وضعت سياسات ومواثيق سلوك تحد من الفساد عليها وعلى موظفيها للتنافس للفوز بالمشاريع المطروحة.
- 3- الاحتفاظ باللائحة السوداء للشركات التي ثبت تورطها في قضايا الفساد. يجب منع هذه الشركات من التنافس على الفوز في المشاريع المطروحة لفترة زمنية معينة.
- 4- التأكد من أن جميع العقود المبرمة بين الجهة الرسمية والشركات المقاوله والمزودين ومقدمي الخدمات كلها تتضمن شروط بأن يقوم جميع الأطراف باتخاذ سياسة صارمة ضد الفساد. ان أفضل وسيلة من اجل عمل هذا هو توقيع ميثاق الشرف الذي يلزم الجهة الرسمية والشركات المتنافسة بنبذ الفساد.

- 5- التأكد من القيام بفتح علني للمظاريف للشركات المتنافسة اذا ماكانت قيمة تكاليف المشروع تتجاوز القيمة المحددة من قبل الجهة الرسمية.
 - 6- يجب التسهيل على الشركات المتنافسة وحتى الجمهور بشكل عام ان يمكن للحصول على معلومات عن جميع مراحل العقد بما يشمل معايير الاختيار وعملية التقييم وشروط العقد وأي تعديلات عليه.
 - 7- يجب ضمان السرية وعدم تزويد أي شركة من الشركات المتنافسة لمعلومات إضافية لوحدها وخصوصا تلك المتعلقة بآليات الاختيار.
 - 8- يجب منح الشركات المتنافسة الوقت الكافي للتحضير للمناقصة والتحضير للشروط المسبقة التي تؤهلهم للتقدم .
 - 9- يجب التأكد من ان "أوامر التغيير" التي قد تؤثر على السعر أو الوصف المتفق عليه في العقد أن تكون بعلم واشراف أعلى المستويات ويفضل على مستوى صانعي القرار من الشركة المقابلة.
 - 10- يجب التأكد من أن الرقابة الخارجية والداخلية وشركات التدقيق كلها مستقلة ونزيهة وفاعلة وإن تقاريرهم في متناول العامة ، ان حدوث أي تأخير غير مبرر في تنفيذ المشروع يتطلب اجراء مراقبة اضافية.
 - 11- يجب توزيع المهام الرئيسية من أجل ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والتحضير والاختيار وعمليات التعاقد والاشراف والرقابة عل المشروع مهام لأشخاص مختلفين.
 - 12- يجب تطبيق معايير أمان داخل المكتب مثل تشكيل اللجان عند اتخاذ القرارات الهامة وتدوير الموظفين
- في الوظائف الحساسة يجب الأخذ بعين الاعتبار أن يحظى موظفو المشتريات بتدريب جيد وبراتب مميز.
- ١٢- اطلب مشاركة منظمات المجتمع المدني لكي يلعبوا دور المراقب المحايد على طرفي العقد.

